

تاريخ التجارة فى عصر محمد على

مصادره ووثائقه

لم يدرس موضوع التجارة المصرية بصفة عامة ، والتجارة فى عصر محمد على بصفة خاصة ، دراسة مفصلة فى مرجع خاص ، أنما وجدت نواحيه فى مصادر متفرقة ، وذلك هو الدافع لنا لبحث هذا الموضوع بحثاً مفصلاً قائماً بذاته ، يكشف عن سياسة محمد على فى شئون التجارة ، والمقومات التى استندت إليها الحكومة لتنظيم مسائل التجارة ، والنهوض بها فى شتى النواحي ، حتى أصبحت التجارة عملاً حكومياً يدر الربح الكثير ، مما زاد من إيرادات الدولة . وحمل هذا النشاط مدى العلاقات التجارية بين مصر وأجزاء الإمبراطورية المصرية ، والبلاد الأجنبية وغيرها .

وإذا أردنا أن نعالج المصادر التى تعرضت لهذا الموضوع نجدها مقسمة إلى الأقسام الآتية :

أولاً : المراجع العامة :

تعرضت هذه المراجع لدراسة عصر محمد على ، وقام بتأليفها الأجانب الذين كانوا فى خدمة الدولة فى هذا العصر ، تعرضوا لموضوع التجارة من ناحية الوصف غير الدقيق فى كثير من الأحيان ، وقصروا اهتمامهم على إبراز مبدأ الاحتكار الحكومى للتجارة ، ولكن هذه الكتب المعروفة لم تتعمق فى الدرس ، بحيث يمكن أن نلم منها بموضوع التجارة والعلاقات التجارية إلماماً تاماً .

ثانياً : الوثائق المطبوعة :

ونقصد أولاً الوثائق التى طبعتها الجمعية الجغرافية الملكية المصرية ، على نفقة المغفور له الملك فؤاد الأول ، فى نحو ثلاثين جزءاً ، وهى مكونة من عدة مصادر :

(١) الوثائق الروسية :

جمعها رنيه قطاوى بك فى ثلاثة أجزاء ، والجزء الثانى مكون من مجلدين ، وتصف هذه الوثائق سياسة الاحتكار فى ذلك العصر ، وتظهر العلاقات التجارية بين مصر وروسيا ، وحركة الملاحة بين الإسكندرية والموانئ الروسية مثل أودسا فى البحر الأسود ، وتذكر إحصاءات مفيدة عن التجارة فى سنتى ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ . وتوضح المقارنة بين أرقام الصادرات والواردات ، واصفة كل نوع ومقداره وثمنه بالروبل ، مبينة أهم البلاد المصدرة ، وأهم البلاد الموردة ، منحدثة عن المنافسة التجارية بين إنجلترا وروسيا على نحو مقارن فى امتلاك أسواق فى بلاد الإمبراطورية العثمانية ودول الشرق الأوسط ومصر خاصة ، مبينة ذلك بحركة تجارة القطن المصرى إلى إنجلترا بإحصاءات هامة من سنة ١٨٢٢ إلى سنة ١٨٣٧ وفصلت الوثائق تدخل إنجلترا فى مسألة احتكار محمد على للحريز فى بلاد الشام ومطالبة روسيا بجميع الحقوق التجارية التى تمنح سواء لإنجلترا أو غيرها من الدول الأوروبية فى بلاد الإمبراطورية العثمانية .

(ب) الوثائق الفرنسية :

وهى المكاتبات التى دارت بين قناصل فرنسا فى مصر والوزارة الفرنسية وقام بجمع هذه الوثائق Driault, Georges Douin, Francois Charles Roux وشرحت هذه الوثائق آراء قناصل فرنسا بالنسبة للاحتكار التجارى ، وتدخل محمد على فى مختلف الشئون الاقتصادية ، كما نوهت عن عجز تجارة فرنسا فى مصر بسبب ضعف رءوس الأموال المستغلة فى التجارة واشتداد المنافسة بين التجارة الإنجليزية والفرنسية من جهة وبين التجارة الفرنسية وبقية الدول الأوروبية من جهة أخرى ، وكان مظهر هذا الضعف يتمثل فى اشتغال معظم التجار الفرنسيين فى مصر وبلاد الشرق الأوسط ، وسطاء للبيوت التجارية الأجنبية طلباً للربح المضمون .

وفصلت هذه الوثائق حركة التجارة المصرية خاصة بين سنتى ١٨٢٨ - ١٨٣٠ ومركز تجارة فرنسا بالنسبة للدول الأخرى ، وأظهرت تلك الدراسة الميزان التجارى بين مصر والدول الأوروبية التى تاجرت مع مصر فى تلك الفترة .

وتعرضت هذه الوثائق للمشكلات التي قامت بين محمد على والباب العالي ، من حيث مبدأ الاحتكار بصفة عامة في مصر ، واحتكار الحرير في الشام ، وفرض رسوم جمركية متعددة على الواردات الأجنبية

(ج) الوثائق اليونانية :

وقام بجمعها A.G. Politis ، وأهم ما يتحدث عنه مركز تركيا في بلاد المورة ، ومعاودة محمد على لها ، وقيام القرصنة اليونانية في بحر إيجه والشواطئ المصرية ، وتعطيل حركة الملاحة ، وتحطيم الأسطول المصري في موقعة نصارين ، ثم إحياء العلاقات التجارية بين مصر بعد استقلال اليونان ، وخاصة في تجارة الخشب الذي كان يجلب من بلاد المورة والبحر القريب منها .

(د) الوثائق الإيطالية :

وقام بجمعها A. Sammarco . وتوضح العلاقات التجارية بين مصر وسردينيا وتريسته وليفورنه ، من تصدير غلال مصرية مقابل قيام محمد على ببناء سفن لمصر في تلك الثغور .

(هـ) وثائق الشام :

تقع في أربعة أجزاء جمعها الدكتور أسد رستم ، وطبعها الجمعية الجغرافية الملكية المصرية ، وهي تبحث في أحوال بلاد الشام تحت الحكم المصري ، والتنظيمات الإدارية والتجارية إبان الحكم المصري في تلك البلاد ، وتنظيم الزراعة ، وبخاصة نشر زراعة القطن ، والاهتمام بالحرير وتجارته ، وتعدين الحديد والفحم والنحاس وغيرها من المعادن ، وقطع الأخشاب وبخاصة من منطقة العلانية واللاذقية ، مما يبرز الموارد الطبيعية والتنظيمات الاقتصادية والعلاقات التجارية التي نشطها محمد على — تحت إشراف الحكومة — بين مصر وتلك البلاد .

(و) فرمانات السلطانية :

وهي ملخص فرمانات السلطانية التي صدرت من حكومة تركيا إلى ولاية مصر من ١٥٩٧ — ١٩٠٤م ، وقام بإعدادها وترجمتها من التركية إلى الفرنسية

حاييم ناعوم أفندى ، بأمر من المغفور له الملك فؤاد الأول .
ويظهر فى هذه الفرمانات مدى التزام مصر بالجزية ، وبمخصصات معينة
من الغلال والحبوب والعدس والأرز للأسطول العثمانى ، وما يجب أن يتبع فى
الإدارة والحكم وفى المعاهدات التجارية والمكوس الجمركية .

Bowring, J. : Report on Egypt and Candia, 1940. (ز)

جاء الدكتور جون بورنج إلى مصر سنة ١٨٣٨ ، ودرس أحوال البلاد
من جميع نواحيها . وطبعت الحكومة البريطانية تقريره سنة ١٨٤٠ ، وقد
وصف فيه نظم التعليم والمدارس والسكان والعادات ونواحي الحضارة ، أما ما جاء
فى التقرير خاصاً بمسائل التجارة ، فأظهر سياسة الاحتكار التجارى وتجارة
الموانى مفصلة فى سنى ١٨٢٣ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ودرس الصادرات والواردات
مقدرة بالريال الاسبانى ، ثم قارن إحصاءات سنة ١٨٢٤ بإحصاءات سنة ١٨٢٦ ،
مبيناً ميزان مصر التجارى مع الدول المختلفة . وتعرض للعلاقة بين مصر وإنجلترا ،
وحركة النقل بين إنجلترا وأند عن طريق مصر ، وإحياء الطريق البرى ، كما نوه
بأهمية بيت Briggs فى هذه الحركة ، وأثبت أسماء التجار الإنجليز الذين
يمارسون التجارة فى البلاد .

ثالثاً : الوثائق غير المنشورة :

اهتمت الوثائق غير المنشورة كل الاهتمام بإظهار ناحية العلاقات التجارية
بين مصر والدول الأوربية ، وذلك طبعى فإن القناصل أصحاب هذه الوثائق كانوا
أكثر اهتماماً بالمسائل المتعلقة بمصالح بلادهم التجارية .

أما الإدارة التجارية ومقومات التجارة ، والنظم والقوانين التى تمس حركة
البيع والشراء ، والتصدير والاستيراد والمعاهدات التجارية ، والتعريف الجمركية ،
فصلتها الوثائق (المحلية) غير المنشورة ، وتوجد فى دار المحفوظات بالقلعة ،
ونقل الجزء الأكبر منها إلى قسم المحفوظات التاريخية بسرائى عابدين العامة :
وهذه الوثائق مدونة أو محفوظة فى دفاتر أو محافظ كالاتى :

العدد

- ١ — محافظ ديوان التجارة ١٧
- ٢ — محافظ الخزينة المصرية ١٢
- ٣ — دفتر الترتيبات الأساسية ١
- ٤ — دفتر مصلحة الحرير ١
- ٥ — محفظة الميهى (وبها المعاهدات التجارية والرسوم الجمركية) ١
- ٦ — محفظة جمرك الإسكندرية ١
- ٧ — محفظة محافظة رشيد ٢
- ٨ — محفظة دمياط ١
- ٩ — محفظة السويس ١
- ١٠ — محافظ « ذوات » ٥
- ١١ — دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ١
- ١٢ — محفظة ديوان إيرادات ٢
- ١٣ — ملخص أوامر المعية (فيشات تركي وعربي) ٩ (علب)
- ١٤ — دفتر عربي ديوان التجارة ١٠
- ١٥ — دفتر مجلس ملكية ٨
- ١٦ — محافظ شورى المعاونة ٥
- ١٧ — محافظ بحريرا ١٩
- ١٨ — دفتر المعية ٨٩
- ١٩ — دفتر عابدين ٤
- ٢٠ — الوقائع المصرية كاملة
- ٢١ — دوسيه الأرشيف الأمريكى (بعثه هودجسون Hodgson ، وبعثة

G. Glidon

ونستعرض هنا طائفة من أهم الوثائق التى ترينا بعض نواحي الدراسة للهيكل التجارى الذى يعتبر أساس النهضة فى عصر محمد على .

- ١ — إن أهم الأوامر التى ترسم سياسة محمد على التجارية أمره فى شهر ذى القعدة سنة ١٢٣١ هـ (١٨١٦ م) ، وهو منشور فى تقويم النيل (ج ٢ ، ص ٢٥٦) حيث أعلن محمد على أنه احتكر محاصيل مصر ، وأصبحت تجارتها مقصورة على الحكومة ، لأنه امتلك الأرض ووزعها على الفلاحين ، وأنشأ ديوان

الأصناف سنة ١٢٣١ هـ، وأعلن الطريقة التي يعتزم أن يسير عليها مع الفلاحين . وفي دفتر عابدين (رقم ٢٢٤ مكتبة ٥١٢ ، في ٢٦ جمادى الثانية ١٢٥٥ هـ) ، تظهر لنا نظرية محمد على الاقتصادية ، إذ يقول إلى حكمدار السودان . ” ولما كنا نعتقد أن الزراعة والتجارة هما دعائم عمران البلاد وعماد الحكومة “ أى أنه إذا أراد أن تكون حكومته قوية أن تقبض على الزراعة والتجارة .

وترينا الوثائق اليونانية التي تبودلت بين « توسيجه » والوزارة أن محمد على أعلن في ٢٦ مايو سنة ١٨٤٢ - إلى قناصل الدول - انتهاء الاحتكار في مصر ، ولكن تدريجاً ، وينصح ذلك في أمره إلى البك الترجمان في وثيقة رقم ٣٤٤ في ٢٢ شوال سنة ١٢٥٧ هـ ، مخاطباً قنصل عام إنجلترا بقوله ” وبما أنني أعلم جيداً أن إلغاء نظام الاحتكار والأخذ بنظام التجارة الحرة يوجبان رفاهية كل أمة ، فكنت أبلغت صديقنا المشار إليه ، (قنصل عام إنجلترا) ، أنني وإن كنت أتوق إلى تحقيق هذه الأمنية غير أنها أمر حدثا في هذا البلد كما يعلمه الجميع ، فلا يمكن حصولها دفعة واحدة ، وإنما يجب أن تراعى سنة التدرج مع العناية بحالة الأهلين وتوفير الأمن لهم ، كما يحدث في البلاد الأخرى المتمدينة . وكنت قلت لا يشددوا على ، وليتركوا وشأني بعض مدة ، فإني أوفق لحل مسألة التجارة الحرة حلا يرضاه هو ويرضاه الجميع “

٢ - وثيقة بدون نمرة في محفظة ٣ ديوان التجارة سنة ١٢٦١ هـ .
تكشف لنا هذه الوثيقة كيف كان قلم التجارة قلما صغيراً تابعاً للخزينة الخديوية ، لغاية سنة ١٢٣٩ هـ ، ثم ترينا الوثيقة ٢٧٨ بدفتر ٢١ معية تركي المؤرخة في ٢٦ صفر سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥) كيف أنشئ ديوان التجارة بالإسكندرية ، واختار محمد على ترجمانه بوغوص يوسف ناظراً لهذا الديوان . وتؤكد الوثائق الفرنسية الأمر الذي ذكره قنصل فرنسا في مكاتباته ونشرها Driault في كتابه : Correspondance des Consuls de France en Crète ، والمكاتبة من Malivoire إلى Baron de Damas في ٤ يناير سنة ١٨٢٦ م .

٣ - قانون سنة ١٢٥٠ هـ ، وقانون ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ هـ ، وقانون سنة ١٢٦١ هـ .
ترينا هذه القوانين ، طريقة البيع التي رآها محمد على سواء أكان بالاتفاق مع كبار المصورين أو بالمزاد ، وإشراف الموظفين على هذه السياسة ، وطريقة

معاملة الحكومة للأهالى ، وواجبات الأهالى قبل توريد محصولاتهم للشون .

٤ - (١) قانون رجب ١٢٤٥ هـ (مأموريات نظار خدمة الأشوان المعدة

للنواحي)

(ب) خلاصة صادرة من شورى التفتيش ، فى ٢١ رجب سنة ١٢٥٦ هـ ،

وأصلها لائحة عملت بمعرفة العملة الشيخ مصطفى سعد .

(ج) لائحة صدرت من الشورى إلى مدير عموم أقاليم وسطى ، فى ٢٣ صفر

سنة ١٢٥٧ هـ .

(د) ترتيب عملية البحور .

كل هذه اللوائح تهدف إلى ترتيب العمل وتنظيم الإدارة ، لتوريد محصولات إلى الشون ، ونقل الغلات والأرزاق بالنيل للتصدير . فقسم نهر النيل وفرعيه : رشيد (البحر الغربى) ودمياط (البر الشرقى) إلى أقسام ، وبين « المورداً » والشون التابعة لكل قسم ، وكان عددها ١٤٣ شونة ، ورتب إدارة الشون وواجبات موظفيها من ناظر وكاتب وكيال وقبائى وسمسار ، وكيفية توريد المحاصيل ، وحفظ عيناتها لمعرفة رتبها ، وفصلت ذلك بالنسبة للكتان والغلال والقطن ، ونظمت طريقة قيود الدفاتر بين الصراف والشونة ، وبين الصراف والمديرية ، وبين المديرية والترسانة لترتيب عملية النقل ، وضبط الوزن والكيل والتسعيرة .

٥ - ترتيب ترسانة بولاق :

أنشأ محمد على ترسانة بولاق سنة ١٢٢٤ هـ ، بسبب إعداد الحملة الوهابية ، وأخذت أعمالها تتسع بعد ذلك حتى وضع لها ترتيباً ضخماً ، وقانوناً خاصاً فى ٨٠ مادة ، وينقسم هذا القانون إلى ثلاثة أبواب :

(١) الأول منه خاص بالنقل البحرى ، وشرحت نظمه فى ٢٦ مادة .

(ب) الثانى منه خاص بصناعة القوارب وتشغيلها وصيانتها وتعميرها فى ٢٧

بنداً

(ج) الثالث منه خاص بالجزاء والعقوبات فى ٢٧ بنداً .

وجاء فى هذا القانون أن عدد المورداً ٣٩ موردة ، يشرف عليها ١٢٣

موظفاً ، وعدد المراكب ١١١٥ مركباً تنقل محصولات القرى المتجمعة فى ١٤٣

شونة ، وكانت حمولة المراكب ٣٣٢,٢٣٥ أردباً تحملها دفعة واحدة ويوضح هذا

القانون اختصاص مديري ونظار البحور ومعاونيهم والقبودانات ورؤساء المراكب ، وإعداد المراكب وطريقة تنظيفها وتعميرها ، وترتيب عملية الشحن وطريقة ضبطها وكيفية التسليم والتسلم .

٦ — أمر في ٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٧ هـ (تعريف المسكوكات) .

أمر كريم في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ (إنشاء البنك) .

يعلن محمد علي أمره في الوثيقة الأولى أن الباشمعاون الديوان أن يعلن بين الناس أسعار المسكوكات المتداولة في مصر بواسطة الضربخانة ، وفرض عقوبات شديدة على الذين يتلاعبون . غير أن أعمال المضاربة استمرت في طريقها ، وظل الناس يتجرون في العملة ، ويزيفونها . فحاربت الحكومة ذلك بمعاينة من يغش العملة بالحبس طوال حياته في اللبائس ، كما لجأت في حل مشكلات النقد إلى بلخان ومجالس من الإخصائيين يدرسونها ويرفعون إلى محمد علي تقريرهم فيها . في الوثيقة الثانية مشروع إنشاء « بنك » تموله الحكومة ، بمشاركة المسيو مخالي (يوناني) ، والمسيو بسطره (فرنسي) ، على أن يكون مقر البنك مدينة الإسكندرية مركز التجارة وميناء رسو الأسطول التجارى الذى يربط مصر بالأسواق الخارجية .

وكان الغرض من إنشاء هذا البنك (كما جاء في المذكرة التفسيرية) تثبيت العملة حسب التعريف التى تصدرها الحكومة بطريقة عملية .

وتشرح هذه الوثيقة كيفية تمويل البنك ، وتحديد طريقة المشاركة بين الحكومة والمؤسسين معها ، وكيفية إدارة أعماله ، ومقدار الفائدة عن مدة التأخير ، واتصال البنك بدار السك وطريقة هذا الاتصال ، وفتح حسابات لودائع الحكومة . وقد باشر البنك أعماله مدة سنتين ، وقام بعمله على أتم ما تكون أعمال الصيرفة ، بل كان أكثر شبيهاً بنظام البنك المركزى الذى يراد إنشاؤه في مصر .

٧ — (أ) لائحة ٥ شوال سنة ١٢٥٠ هـ .

(ب) لائحة عملية المشتريات بمجلس الشورى الملكية في سنة ١٢٥٢ هـ .

(ج) قانون السياسة العامة الصادر في ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ هـ .

(د) لائحة صادرة من الشورى في أول صفر سنة ١٢٥٧ هـ .

(هـ) لائحة ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦٣هـ الصادرة بإنشاء ديوان المشتريات اتبع فيما تشتره الحكومة من الأصناف اللازمة لمصالحها، نظام خاص يقضى بأن تشتري هذه الأصناف بأثمانها المقدرة ، وبأسعار مضبوطة يجرى العمل بها في السوق التجارية ، وألا تشتري كمية من صنف بلجهة حكومية يمكن أن يحصل عليه من مخازن جهة أخرى ليست في حاجة إليه أو يكون زائداً عن حاجتها وغير ذلك من النظم التي تحفظ ثروة البلاد من الضياع ، وتسير دولاب العمل منتظماً .

وتشرح هذه الوثائق حتى إبريل سنة ١٢٦٣ هـ أن هناك قلما من أقلام الديوان الخديوى ، يشرف على المشتريات الحكومية ، وعلى رأسه ناظر يسمى «الأغا ناظر المشتروات» ، وكانت طريقة العمل بهذا القلم هي :

- ١ - حصر طلبات المشتريات اللازمة لمصالح الحكومة وقيدتها في الدفاتر .
- ٢ - تسويقها وأخذ عيناتها ومطابقة العينات على المطلوب .
- ٣ - تحديد الأسعار ، وعمل الاتفاقات النهائية (العقود) ، وإنهاء الصفقات التجارية .
- ٤ - إجراء التسليم والتسلم ، وإعطاء «الرجعة» ، والقيام بعملية الخصم والإضافة .
- ٥ - إجراء المشتريات التي تأتي من البلاد الأجنبية .

ثم صدرت لائحة ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦٣هـ ، وهي منظمة لإنشاء ديوان المشتروات ، وكانت هذه اللائحة تنظماً للعمل وفق تجارب الماضي ، وتبسيطاً للأجراءات مع حفظ أموال الدولة كما جاء بها ولدى الشروع في فتوح هذا الديوان والأجري كما استقر عليه الرأي بكل بند ، مما يتضح لسعادة مأمور الديوان من ممارسة العمل من النتائج والفوائد المؤدية ، لحصول الضبط والربط “ .

- ٨ - ترتيب مجالس التجار ، في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ هـ .

لم يكن هناك قبل سنة ١٢٥١ هـ قاعدة أو قانون للفصل في المنازعات بين التجار ، أو تحصيل ديون الحكومة التي على التجار ، ولكن جرى العمل بمقتضى أوامر يصدرها محمد علي إلى موظفيه أو يشكل لجان للفحص والفصل . ولما صدرت لائحة السياسات سنة ١٢٥٣ هـ نص فيها على كيفية تحصيل

الديون، وإنشاء مجالس التجار التي لم تنشأ في وقت واحد، بل مرت على أدوار مختلفة . وكان في المحروسة « المجلس الأوربي »، للفصل في المنازعات بين التجار الأوربيين أو بين الأوربيين والرعايا .

وكلف محمد علي جمعية من التجار بالإسكندرية لتنظيم المجلس التجاري بالإسكندرية، كي تدير على منواله المجالس التجارية الأخرى، وبذلك صدر ترتيب مجالس التجار سنة ١٢٦١ هـ، وهو الذي نص على كيفية تشكيل المجلس، من رئيس ومعاون له واثنين من الكتاب وثمانية أعضاء، يشترط فيهم أن يكونوا من التجار البارزين . ووضح القانون كيفية انعقاد المجلس، ورفع الدعاوى والفصل فيها، وصدور الأحكام، وتعرض لبيان مبادئ القانون التجاري الحديث من حيث دراسة الكمبيالة، والديون المدومة، والديون المحالة، وأحكام البيوع التجارية، وتنظيم دفاتر التجار، والمعاملات بأوراق مدموغة، كما نص على مقدار الدفعة لكل سند من المعاملات المالية، والإجراءات التي تتخذ في حالة إفلاس التاجر، وعمل السماسرة وحقوقهم. واختتم القانون بكيفية التظلم من قرارات المجلس واستئناف الدعاوى .

٩ - (أ) فرمان في ٤ شوال سنة ١٢٢٤ هـ .

(ب) فرمان في ٩ صفر سنة ١٢٣٢ هـ .

(ج) فرمان في ٥ محرم سنة ١٢٣٨ هـ .

ترينا هذه الفرمانات كيف أن محمد علي تعهد بإدارة الجمارك المصرية، التزاماً من السلطان، مقابل ٧٥٠٠ كيس في سنة ١٢٢٥ هـ، وزيدت إلى ٨٥٠٠ كيس سنة ١٢٣٦ هـ، ثم زيدت إلى ٩٥٠٠ كيس سنة ١٢٣٨ هـ، تدفع إلى الدولة العلية على أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر. وكانت الجمارك في الإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس والقصير وبولاق ومصر القديمة وباب النصر وأسوان .

١٠ - أمر في ٧ شوال سنة ١٢٦٠ هـ إلى مدير دنقلة .

يفسر لنا هذا الأمر أنه بعد أن أعدت الحكومة، في بلاد السودان الشون ونظمت وسائل النقل، وراقبت العملة في السوق التجارية، أخذت تشتري المحصولات بأسعار حددتها مراعية فيها مقتضى الأحوال . ويقول محمد علي لمدير دنقلة في أمر التسعيرة، " . . . على أن تراقبوا أسعار الوقت بحسب قلة الغلة

وكثرتها ، حتى إذا وجب الأمر تنزيل الأسعار عدتم إذ ذاك إل تنزيلها “ .
 هكذا اتبع محمد على في أسلوبه التجارى القواعد الاقتصادية العادلة ،
 التى تشيع بيننا فى الوقت الحاضر ، وهو أن السعر فى السوق التجارية يجرى قلة
 وكثرة حسب قانون العرض والطلب .

١١ - أمر من الجناب العالى إلى حكمدار السودان ، فى ٢١ شوال سنة ١٢٥٧ هـ .
 يقضى هذا الأمر بإلغاء جمارك السودان الداخلية ، حتى لا تتعطل التجارة
 بسبب كثرة الرسوم الجمركية على البضائع عند نقلها من جهة إلى أخرى . وأنشئت
 منطقة جمركية فى أسوان ، ومكتب تابع لها فى كورسكو ، وكلف حكمدار
 السودان بتنظيم العلاقات التجارية بين أجزاء السودان ، بعمل تعريفية ينشرها بين
 التجار ، وكذلك تنظيم العلاقات التجارية بين السودان والحبشة من جهة ، وكردفان
 من جهة أخرى .

١٢ - من الجناب العالى إلى الباب العالى ، فى ١٦ رمضان سنة ١٢٦٣ هـ .
 تحدثنا هذه الوثيقة أن التجار النمسيين الذين يتاجرون فى مناطق السودان
 قدموا احتجاجاً إلى الباب العالى بأن محمد على لا يزال يحتكر تجارة الصمغ
 والسنامكى ، فرد محمد على بأنه لم يخالف ما جاء فى المعاهدات ، وأن التجارة
 حرة بقوله “ . . . إن التجارة حرة فى المحصولات الأرضية ، والأمتعة المعمولة ،
 والأشياء المصنوعة . . . أما السنامكى فإنه خارج عن نظام الاحتكار ، لأنه
 ينبت من نفسه . فى الأراضى الخالية ، وليس من نوع النباتات التى تنبت على
 أيدي الناس وتحصد بأيديهم ، فمن أجل ذلك فإنه حق الحكومة وملكها ،
 ولا يدخل فى نظام الاحتكار “ .

وقد استشار محمد على محام أوربى فى هذا الموضوع فقدم تقريره معتمداً
 على القوانين الأوربية بما يفيد الحجج السابقة .

١٣ - لائحة هامون ، سنة ١٢٥١ هـ . هامون ناظر مدرسة الطب البيطرى
 فى عصر محمد على .

احتاجت البلاد فى ذلك العصر إلى الماشية لزيادة العمل فى الحقول ، فوجد

محمد على فى بلاد السودان بغيته ، فولى وجهه إليها ، وشرع يجلب منها الماشية اللازمة . ثم اتخذ محمد على من ذلك تجارة درت على البلاد الأرباح الكثيرة ، وجعل يفكر فى سن اللوائح التى تنظم هذه التجارة التى استجلبت قطعان الماشية بالآلاف من جهات كردفان وسنار والنيل الأبيض وسواكن وغيرها . ولائحة هامون ، نظمت طريقة المحافظة على جلب الماشية ، حتى لا يموت منها عدد كبير يضيع على الحكومة الفائدة المرجوة منها ، فنظمت اللائحة طريقة جلب الماشية بإقامة محطات لها فى الطريق ، وحفرت الآبار ، وبنيت الحظائر ، وأعدت المؤونة ، واتخذت الإجراءات لمكافحة الأمراض التى تفشو بينها .

١٤ — وثيقة بتاريخ ١٤ ذى الحجة سنة ١٢٥٣هـ ، من أحمد باشا حاكم دار السودان إلى المعية السنية .

تربنا هذه الوثيقة كيف قام أحمد باشا بالبحث عن منجم غنى بالذهب ليكون مصدراً يستمد منه محمد على ما يحتاج إليه ، وكيف حدد حاكم دار السودان المناطق التى يحتمل فيها وجود الذهب ، مستعيناً فى ذلك بالخبراء الأجانب الذين أرسلهم محمد على لهذا الأمر ، وأهم تلك الجهات هى : حمسة ، ونزيلة ، وجبل كيلي ، وجهات فيظ أوغلى .

١٥ — تقرير من إبراهيم باشا إلى سامى باشا ، فى ٢٨ شعبان سنة ١٢٥٣هـ يوضح لنا هذا التقرير كيف أقيمت إدارة خاصة فى بلاد الشام للتعدين ، وعين لها المهندسون والخبراء من الأجانب ، ودفع بهم إلى مواطن الحديد فى لبنان ثم حقول الفحم وغيره فى المناطق ، والقريبة من الشاطئ الشامى . وعين إبراهيم باشا موظفين مصريين ليراقبوا أعمال التعدين وأعمال الخبراء ، ويقدموا له التقارير التى يستدل منها على سير العمل .

١٦ — أمر من محمد على باشا إلى أحمد باشا محافظ مكة ، فى ٢٧ صفر ١٢٣٦هـ . يكشف هذا الأمر أن البن كان من أهم السلع الواردة من البلاد الحجازية التى خضعت لمحمد على . ولهذا نشطت تجارته ، ونظمت الملاحة فى البحر الأحمر من أجله ، فألزمت الحكومة المصرية إمام صنعاء بأن يورد سنوياً

٣,٠٠٠ قطار من البن ضريبة الحكم المصرى فى تلك البلاد ، وكان يرسل محمد على جزءاً منها إلى سلطان تركيا .

وطلب الإمام من ولى النعم أن يعفيه من جزء من تعهدهاته ، معتذراً بقله المحصول بسبب الجراد الذى انتشر فى اليمن ، وكذا الأضرار التى أحدثتها قبيلة (يام) بها . غير أن محمد على لم يوافق على إنقاص شىء من هذه الكمية ، وأمر أحمد باشا محافظ مكة ، بإخضاع قبيلة (يام) ، إذا كانت سبباً حقيقياً فى عرقلة إرسال البن .

ووصل مبعوثان إلى محمد على من قبل إمام صنعاء ، فردهما دون أن ينزل عن شىء لهما بقوله ” إن أمر البن مربوط بالمقطوعة ، بدل أراضى الحجاز واليمن ، فلا بد من إعطائه كما هو مقتضى الأمر العالى “ .

١٧ - من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى ، فى ٢٧ صفر سنة ١٢٤٧ هـ .

ترينا هذه الوثيقة كيف نشطت تجارة البن ، واستأثرت الحكومة بتجارته ، واحتكرت شراؤه من بلاد اليمن . وأحال محمد على إدارة هذا الاحتكار إلى محمود أفندى ناظر عموم المبيعات ، وفوض إليه أمر تعيين ما يتطلبه العمل من الكتبة والنظار والمفتشين ، وأن يعهد إلى « الدقاقين » فى المدن والبنادر لتحميمه وصحنه ، ثم يبيعه بسعر معلوم مراعيّاً ربح الحكومة ، ثم ربح البائع بعد نقص وزن البن من جراء التحميم والطحن . وكان لمصلحة البن حساب قائم بذاته فى كل مركز من مراكز القطر .

١٨ - تقرير فى ١٣ شوال ١٥٣ هـ ، من محافظ جدة إلى الجنب العالى .

يقول التقرير أن بلاد الحجاز واليمن تكثر بها الجمال والبقر والماعز والضأن . وأن محمد على استفاد منها ، وجمع الجلود من هذه الجهات لتسد ناحية من حاجة الجيش والأسطول والأهالى ، إذ صنعت القرب والأحذية والمهمات الحربية المختلفة من هذه الجلود .

وفى ما يلى بيان الوارد منها إلى مصلحة الجلود ، فى سنة ١٢٥٣ هـ .

الجهة	ماعر	ضأن	بقرى	جلى
من بنادر اليمن	٦٦٩	٦٣٠	٤٠	٩
من بنادر ينبع البحر	١٥١	٥٥٣	١٣	٠
من محنا	١٥١٠	٢٢٧٠	٣١٧٠	٨٠
من مكة المكرمة	١٢٠٨	٦٨٨	٧٨	٣٨٧
من بندر القنفذة	٣٥٠	٥٦٥	١٢	٠
من الحديدة	١٢٨٥	٨٤٥	٠	٠
من بندر مصوع	٢٦٥	٢٠٠	١٢٠	٠
من بندر سواكن	٠	٠	١٧٠	١٤
من جده	٤٧٠٠	٨٤٠٠	٥٠	١٢٠
	١١٨٣٥	١٤١٥٢	٣٦٥٣	٦١٠

١٩ - مكتابة في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٥ هـ ، من الديوان الخديوى إلى الخواجة نصر الله ، وإلى محمد درغام .

تشرح هذه المكتابة كيف عزت المنسوجات المصرية في أسواق الحجاز واليمن ، غير أنها تعد في المرتبة الثانية بعد الغلال . وقد أرسلت « البفتة » إلى وكيل التجارة في جدة لبيعها هناك . ولما كثر تصدير « البفتة » صدر الحرير الإسكندرانى إلى أهل « حضرموت » ، وصدرت كذلك منسوجات القطن المخلوط بحرير هندى إلى الأسواق هناك ، وقد اتخذ من ثمن المنسوجات التى تصدر إلى الأقطار الحجازية رصيد لشراء البن من اليمن .

٢٠ - الوثائق الأمريكية :

(١) تقرير هودجسون « Hodgson » .

لَمْ يجر التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة مباشرة ، أو على نطاق واسع بل كانت تجارة غير مباشرة ، يقوم بها بيت تجارى فى أزمير . ولدراسة هذه العلاقات ووسيلة تنميتها أرسلت حكومة الولايات المتحدة هودجسون ، وهو الذى كتب هذا التقرير القيم ، وشرح العقبات التى تقوم فى سبيل التجارة المباشرة ، والمحاولات لإنشاء علاقة مباشرة بين مصر وأمريكا .

(ب) بعثة هودجسون إلى مصر :

لما تقلص نفوذ السلطان في سوريا ، وأصبح الأمر فيها لمحمد علي ، وطبق نظام الاحتكار الذي نفذه محمد علي في مصر ، وكان لأمريكا فيها بعثات دينية وعلاقات تجارية ، كلفت وزارة الخارجية الأمريكية . « هودجسون » أحد المترجمين في المفوضية الأمريكية بالآستانة ، بالتوجه إلى مصر في مهمة سرية ، وتقديم تقرير عن حالتها السياسية والتجارية . وجاء في التعليقات التي صدرت إليه في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٣٣ ، ما يقضى بضرورة البحث عن مدى استطاعة محمد علي عقد المعاهدات التجارية مع الدول ، ومعرفة ميول الباشا نحو الولايات المتحدة وتجارها ، وحالة التمثيل القنصلي في مصر . ووصل هودجسون إلى الإسكندرية في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٣٤ . وحادث محمد علي وبوغوص في الإسكندرية وفي سبتمبر سنة ١٨٣٤ ، ثم رحل إلى القاهرة ، وحادث نائب الباشا (الكخيا) حبيب أفندي ، وزار مصانع السكر والقطن ، ورحل عن مصر سنة ١٨٣٤ .

وفي التقرير قائمة بالسلع المصرية المقترح تصديرها من مصر إلى أمريكا وأهمها :

الصمغ العربي ، والصمغ الجداوى ، والبخور — والمر ، والحنظل ، وملح النشادر ، والأفيون ، والسنامكى ، والحناء ، وملح البارود ، وبذر الكتان ، والسمس ، والعصفر ، وريش النعام ، والترمس .

أما السلع الأمريكية المقترح تصديرها من أمريكا إلى مصر هي :

الفحم — الزيت — القار — القلفونية — أرواح التريبتين — خشب الموجنة — مواد الصباغة — الروم — أوراق الدخان — الطبايق — أسماك مجففة — لحوم محفوظة — بسكويت — دقيق — سكر شمع — شاي — صبغة القرمز — منسوجات قطنية — نحاس — رصاص — أخشاب .

(ح) بعثة جليدون إلى أمريكا :

كان « جليدون » تاجراً إنجليزياً ، أقام في مصر منذ سنة ١٨١٨ ، واشتغل بالتأمين على النقل النهري في النيل ، وغيره من الأعمال التجارية .

ثم عين سنة ١٨٣٢ قائماً بأعمال القنصل الأمريكي في الإسكندرية حتى عين قنصلاً لأمريكا في سنة ١٨٣٥ ، وأرسلت الحكومة المصرية « جليدون » إلى أمريكا في مهمة خاصة تشمل :

١ - تنفيذ ما أوصت به الحكومة المصرية من صنع آلة لضرب الأرز ، ومعصرة لعصر زيت بذرة القطن ، وقدر ما يعود على الباشا من ربح هذه المعصرة بمليون دولار في السنة . بعد أن كانت بذرة القطن مهمة .

٢ - إرسال ستة من الصناع والمهندسين الأمريكيين . للإشراف على إقامة آلة ضرب الأرز ، والمعصرة .

٣ - جمع المعلومات من الرسوم والخطط والناذج والمقترحات التي تم مصر ، وتيسير استخدام الآلات الأمريكية التي تفيد موارد الباشا .

٤ - تقديم المعلومات اللازمة للتجار الأمريكيين ، عن مصر وتجارها ، مما يساعد على قيام الصلات المباشرة بين البلدين .

* * *

والخلاصة أن هذه الوثائق تظهر لنا ، الزوايا التي يمكن أن يدرس منها موضوع التجارة في عصر محمد علي ، وهي دراسة تحتاج إلى آلاف الوثائق الأخرى من أوامر ومكاتبات وتقارير ، ورجعنا إليها جميعاً في بحثنا عن « تاريخ التجارة في عصر محمد علي » . ولا نبالغ إذا قلنا هذا الموضوع يعد الأساس الذي قامت عليه نهضة مصر الحديثة في عهد محمد علي وما تلاه من العهود ، حتى إذا أمعنا التفكير في نواحي اقتصادياتنا الحاضرة ، ووسائل النهوض بها ، رأينا أننا في أشد الحاجة إلى دراسة سياسة عاهل مصر الكبير ووسائله في ترويج التجارة ، وجعلها العنصر الأول في برنامجه السياسي والاقتصادي .

أمين مصطفى عبد اللا